فيما صنعاء وعدن مستهدفتان

القاعدة تخطط للسيطرة على الملاحة الدولية

مع تزايد العمليات الارهابية العسكرية لتنظيم القاعدة في جزيرة العرب وتشكيله المسلح المتمثل بجماعة «أنصار الشريعة» والمنبثق بصورة معلنة من الامارة الاقليمية لتنظيم قاعدة «الجهاد» وتمدده في العديد من مناطق جنوبية ازداد معه القلق من الداخل اليمني، وكذا من الأطراف الدولية خاصة منها شريكة اليمن في مكافحة الارهاب والتصدي لتنظيم القاعدة الولايات المتحدة الامريكية.

كتب/ أحمد عبدالعزيز

< وتزايد القلق أ:كثر لبروز العلاقة المشبوهة بين حزب الاصلاح «اخوان اليمن» وتنظيم القاعدة وما تكشف أخيراً من سعي حزب الاصلاح بتوفير غطاء اعلامي يمهد لتمدد تنظيم القاعدة جنوباً، والتحضير ايضاً لعمليات ارهابية لتنظيم القاعدة تستهدف قواعد عسكرية شمال صنعاء، حيث أكدت في هذا الصدد مصادر أمنية وعسكرية ان القوات العسكرية المرابطة في منطقة أرحب شمال العاصمة صنعاء عززت اجراءاتها الاحترازية تحسباً لهجمات انتحارية يعتزم تنظيم القاعدة تنفيذها انتقاماً لمقتل القيادي في التنظيم محمد الحنق، مطلع الشهر الماضي..

وفي هذا الصدد اشارت تقارير ميدانية ان مسلحين متشددين يعتقد ارتباطهم بتنظيم القاعدة يتزعمهم المدعو «ابو فروة» وهو أحد المتشددين في حزب الاصلاح وصلوا صباح الخميس الماضي الى مديرية نهم في طريقهم الى أرحب بمحافظة صنعاء قادمين من محافظة شبوة.

وتهاجم عناصر ارهابية تخريبية ومليشيات الاخوان المسلمين وأولاد الاحمر والفرقة المنشقة هناك معسكرات للحرس الجمهوري بهدف اسقاطها والسيطرة بعد ذلك على مطار صنعاء الدولي والقاعدة الجوية ومداخل العاصمة تمهيداً للانقلاب على السلطة الشرعية.

تمدد وتوسع

وشهدت الفترة الماضية توسعاً وتمدداً كبيرين لتنظيم القاعدة على الارض خاصة في عدد من مناطق المحافظات الجنوبية.

وكان تقرير حكومي قدم لمجلس النواب الاسبوع الماضي أكد تمدد نشاط القاعدة خصوصاً في محافظتي أبين والبيضاء وارتفاع معدل أعمالها التخريبية في محافظة حضرموت، واتخاذ منطقة عزان بشبوة مركزاً تدريبياً لعناصرها، منوها الى ظهور خلايا نائمة للقاعدة في محافظات عدن وصنعاء ولحج.. وذلك ما دفع السلطات الى اتخاذ خطط أمنية وعسكرية تهدف الى تطويق مناطق تمركز مسلحي جماعة «أنصار الشريعة» التابعة لتنظيم القاعدة في كل من أبين وشبوة جنوبي البلاد، ومنع تمدد نطاق المواجهات مع المسلحين الى مناطق اخرى مثل لحج والبيضاء.

وأبدى سكان في مدينة عدن مخاوفهم من سيطرة تنظيم القاعدة المتطرف على الميناء التجاري للمدينة المطلة على مضيق بحري استراتيجي يمر منه ثلاثة ملايين برميل نفط يومياً، وحذر عدد من أهالي مديرية التواهي المطلة على الميناء من تبعات عدم تأمين منطقة نشوان المطلة على الميناء».. مشيرين الى ان ترك هذه المنطقة يسهل على عناصر القاعدة التمركز فيها واتخاذها قاعدة لمهاجمة سفن تجارية وحربية على غرار سيناريو مشابه للهجوم الذي استهدف المدمرة الامريكية «يو إس إس كول» في عام ٢٠٠٠م قبالة سواحل مدينة عدن.. ذلك خصوصاً بعد ما صار لهذا التنظيم موطئ قدم على مساحات كبيرة على طول الشريط الساحلي الجنوبي، ما يجعل خطوط الملاحة الدولية المارة في هذه المنطقة في مرمى القاعدة.

تدهور انساني

وأدت المواجهات المسلحة بين الجيش وتنظيم القاعدة الى اتساع المأساة الانسانية خاصة في محافظة أبين التي يعاني سكانها ومنذ أكثر من ١٠ أشهر المحن والويلات من قتل وتشريد وجوع ومرض وضياع ممتلكات، فضلاً عن المعاناة داخل المدارس التي يسكنوها في مناطق عدن ولحج والبيضاء وشبوة والمكلا وغيرها من المدن.

وبحسب احصائيات رسمية فإن عدد النازحين الذين شردتهم الحروب الاخيرة بين قوات الجيش والمسلحين من «أنصار الشريعة» والقاعدة يصل إلى أكثر من ١٦٠ ألف شخص نصيب مدينة عدن وحدها ١٢٠ ألفاً تليها محافظة لحج ٣٠ ألفاً فيما يتوزع الباقون على محافظات البيضاء وشبوة وحضرموت ويافع.

تحذيرات دولية

وانتاب المجتمع الدولي قلق بالغ من تصاعد العمليات الارهابية وتمدد قاعدة جزيرة العرب في اليمن.

حيث أعرب مجلس الامن الدولي عن قلقه البالغ حيال تدهور الأوضاع السياسية وتصاعد الهجمات الارهابية في البلاد، تزامناً مع

الاخوان وفلول الفرقة يوفرون غطاءً للقاعدة لتنفيذ عمليات تستهدف قواعد عسكرية في صنعاء

الإصلاح يستخدمون القاعدة للإستيلاء على مطار صنعاء

مخططات التنظيم لضرب أهداف غربية في الداخل والخارج يضع المجتمع الدولي أمام مسئوليات أكبر لمواجهة الإرهاب

160 ألف شخص من أبين يعانون أوضاعا انسانية سيئة

تحذير وزارة الخارجية الامريكية رعاياها من مستوى الخطر الامني المرتفع بسبب الأنشطة الارهابية لتنظيم القاعدة والاضطرابات الاهلية التي تشهدها البلاد.

وأهاب مجلس الأمن في بيان له «الخميس» بجميع الأطراف السياسية الفاعلة في اليمن الالتزام بالانتقال السياسي للسلطة والقيام بدور بناء في عملية الانتقال.. معرباً عن قلقه البالغ ازاء تصاعد الهجمات الارهابية لتنظيم القاعدة.

وفي هذه الأثناء حذرت وزارة الخارجية الامريكية رعاياها من مستوى الخطر الأمني المرتفع في اليمن بسبب الأنشطة الارهابية لتنظيم القاعدة.

وقالت ان المنظمات الارهابية مازالت تنشط في اليمن وتشمل القاعدة في شبه الجزيرة العربية.

وكان مساعد وزير الخارجية الامريكية لشئون الشرق الأوسط جيفري فيلتمان قد صرح «الاربعاء» الماضي ان اليمن يواجه تحديات كبيرة تتعلق بتنظيم القاعدة الذي يحاول استغلال الفراغات تنشأ نتيجة الفوضى السياسية في بعض مناطق البلاد.

الى ذلك يرى مراقبون ومحللون دوليون ان توسع وتمدد تنظيم القاعدة في اليمن وكذا التطور في اختيار الاهداف للعمليات التي شهدتها عدد من المناطق في أبين والبيضاء وحضرموت وغيرها فضلاً عن استمرار تهديداتها باستهداف مواقع غربية واخرى وطنية يمنية حيوية، يعد مؤشراً خطيراً يضع المجتمع الدولي بالذات المعنيين بمحاربة تنظيم القاعدة أمام مسئولية أكبر لوقف تمدد وتوسع الارهاب، الذي يضع نصب عينيه مقار السفارات الاجنبية ومواقع مصالحهم هنا في البلاد.. دون ان يغفل المجتمع الدولي ان خطر الارهاب لا يتوقف عند الساحة اليمنية فحسب لكنه يضع في حساباته أهدافاً بعيدة في المنطقة وبقاع العالم بأسره.

تجديد الدماء

واعتمد مقاتلو جماعة «أنصار الشريعة» التابعة لتنظيم قاعدة الجهاد في جزيرة العرب خلال الأشهر الاخيرة تكتيكاً عسكرياً جديداً في ادارة عملياتهم القتالية الموجهة ضد تجمعات ألوية الجيش النظامي وخاصة المتمركزة في تخوم مدينة زنجبار، يتمثل في الجنوح الى التهدئة نهاراً والتحرك ليلاً لاستهداف ثكنات الجيش بشن هجمات مباغتة، فضلاً عن التحرك الى استهداف مواقع خارج معقلهم في أبين كما حدث في البيضاء وشبوة وحضرموت وأطراف مدينة عدن، بصورة مباغتة ثم العودة الى معقلهم الرئيسي في محافظة أبين..

كما اعتمد هذا التنظيم فضلاً عن التوسع والتمدد على سياسة التصعيد السريع لقيادات تحل محل تلك التي تم تصفيتها من قبل الجيش في العمليات التي تمت خلال الأشهر الماضية.

وكان تنظيم القاعدة قد عين مؤخراً قيادات جديدة في محافظة أبين خلفاً للقيادات التي لقيت حتفها خلال الفترة الماضية.. وتشير مصادر الى ان تنظيم القاعدة كان يجري التعيينات لقياداته سابقاً بشكل علني، لكن هذه المرة أجراها بشكل سري خشية استهدافها.

وذكرت مصادر مطلعة لوسائل الاعلام ان التنظيم عين «الخضر حسين الجعدني» مسئولاً في أبين خلفاً لـ«عبدالمنعم القحطاني» الذي قتل في غارة جوية في «لودر» قبل نحو شهرين.

كما تم تعيين «الحمزة محمد الشيبة» اميراً للتنظيم في «مودية» خلفاً لـ«سليمان يوسف عامر» وايضاً تعيين «اديب النخعي» اميراً للتنظيم في «لودر»، وذلك بعد الغارة الجوية التي شنها الجيش الحكومي والتي استهدفت قيادات التنظيم في «لودر» والتي شلت التنظيم بعد ان قضت على قيادات القاعدة في مودية والوضيع ولودر.

وزراء «المشترك» يؤكدون دعم أحزابهم لـ«القاعدة»

الوزيرة في حكومة الوفاق الوطني جوهرة حمود، قالت وبالفم المليان وأمام حشد من الصحفيين: «إنه لايوجد شيء اسمه (أنصار الشريعة) وان هذه القوى مفتعلة موجهة أمنياً وهناك من يستفيد من الوضع القائم والتردي الأمني، وأن تنظيم القاعدة جزء من السلطة السابقة تظهره وقت ما تريد وتخفيه وقت ما تريد..».

هكذا وبكل بساطة جاء رأي الوزيرة في انكار وجود القاعدة وانها مجرد فزاعة، وهو نفس الرأي الذي ظل عدد من وزراء «المشترك» في حكومة الوفاق يرددونه بالطبع استناداً لما يردده أحزابهم وقياداتها.

ولكن دعونا من أحزاب «المشترك» وقياداتها التي دأبت على انكار الحقائق وقلب الوقائع ضمن مكايداتها السياسية الرعناء، لنتساءل كيف لحكومة وفاق وطني كان من ضمن أوليات برنامجها مكافحة الإرهاب والتطرف والذي يعني تنظيم القاعدة الذي في عهدها يسرح ويمرح في أكثر من مكان في المحافظات الجنوبية.. وكيف لنا أيضاً محاربة هذا التنظيم الإرهابي الخطير ومعنا الأسرة الدولية ونفر من حكومة الوفاق تنكر وجوده أصلاً؟؟ ثم السؤال الأهم ما هي مصلحة هؤلاء الوزراء في انكار وجود هذا التنظيم وهو حقيقة ماثلة على الأرض، بالطبع لن نجد الاجابة إلاّ في تفسير واحد أن هؤلاء الوزراء يدافعون في الحقيقة عن رأي وتوجهات أحزابهم «المشترك» وبالتالي يؤكد أيضاً حقيقة وجود تلك العلاقة المشبوهة والمريبة بين هذه الأحزاب في مقدمتها الإصلاح «اخوان اليمن» مع تنظيم ا لقاعدة وتأكيد التقارير لوجود اشكال من التعاون المباشر بينهم لضرب المعسكرات خاصة الحرس الجمهوري منها لاحداث المزيد من الفوضى والانفلات الأمني الذي يحقق لهم اكمال انقلابهم على الشرعية والدستور.

ثم الأمر الثاني الغريب أن وزراء «المشترك» في حكومة الوفاق الوطني مازالوا حتى اللحظة لم يدركوا أو يستوعبوا معنى حكومة وفاق ومرحلة وطنية انتقالية وهم يواصلون ممارسة دور المعارضة بغباء شديد لا تخطئه العين.

بلادنا والمجتمع الدولي شريكان في مكافحة الإرهاب.. ورئيس الجمهورية والحكومة يقران بوجوده ويطالبان الأسرة الدولية بدعمنا لمحاربته.. لكن الكارثة ان نصف وزراء الحكومة ينكرون وجود الإرهاب.. فيا ترى كيف سيفهمها الأصدقاء والأشقاء شركائنا في القضاء على تنظيم القاعدة؟!

الطريف في الأمر أن سعادة الوزيرة وفي ذات التصريح الذي انكرت فيه وجود «أنصار الشريعة» وتنظيم القاعدة «الفزاعة» عادت لتدعو «أنصار الشريعة» للمشاركة في الحوار الوطني «وان يطرحوا ما عندهم بدون اللجوء إلى العنف.. وعدم فرض رؤاهم على الآخرين لأن الدين الإسلامي دين تسامح وليس دين قتل وإرهاب».

فهذا التناقض والتشويش الواضح في عقل الوزيرة، يرجع لواحد من اثنين.. أولهما انها فعلاً لا تعرف شيئاً عن القاعدة والإرهاب في اليمن.. وهذه مصيبة.. أما الثاني فهي حاولت أن تتقمص وتجاري كذب أحزابها وفشلت وبالطبع هذه ليست مصيبة.

مليشيات متعددة الجنسيات

يتصدر الوافدون الأجانب من دول آسيوية مثل باكستان، الشيشان، إيران واندونيسيا قائمة المقاتلين الأجانب من عناصر تنظيم «القاعدة» الموجودين ضمن صفوف جماعة «أنصار الشريعة»، في مقابل حضور متفاوت لوافدين من عناصر التنظيم يحملون الجنسيات السعودية وعدد هؤلاء يقدر بـ(٣٠) فرداً، وجنسيات أخرى منها المصرية والجزائرية، إلاّ أن عدد هؤلاء محدود لايتجاوز العشرة.

وكان مصدر عسكري مسؤول في المنطقة الجنوبية قد ذكر مؤخراً في تصريحات صحفية أن الأشهر الستة الأخيرة شهدت ظهوراً لافتاً للمقاتلين الوافدين من منطقة القرن الأفريقي، خاصة الصومال، من جماعات «الشباب الصومالي» التابعة لتنظيم القاعدة في الصومال، إلى ساحات المواجهات المسلحة بين مسلحي أنصار الشريعة ووحدات الجيش اليمني وفرق اللجان الشعبية المشكلة على غرار فرق «الصحوات» في العراق والتي تدور رحاها في عدة مناطق في أبين ولحج وأخيراً البيضاء.

يشار إلى أنه لاتوجد احصاءات دقيقة تحدد عناصر القاعدة الأجانب الذين يتواجدون في اليمن لخوض معارك إلى جانب مسلحي جماعة «أنصار الشريعة» ضد قوات الجيش والكثير من فرق اللجان المسلحة، لكن التقديرات المتاحة تشير إلى أن هناك ما يزيد على ٣٠٠ سعودي وأقل من نصف هذا العدد من المصريين وخمسة إلى سبعة جزائريين، والأغلبية يحملون جنسيات باكستانية وشيشانية وإيرانية وأثيوبية وصومالية، والأخيرون تم اعتقال عدد منهم وتكشف أنهم يتبعون «حركة الشباب الصومالي» التابعة لتنظيم القاعدة في الصومال.

مجلس الأمن يعبر عن قلقه من تدهور الأوضاع في اليمن

رحّب مجلس الأمن الدولي الخميس، بعملية الانتقال السلمية التي يقودها اليمنيون نحو نظام سياسي عادل وديمقراطي.. مشيراً إلى التقدم الذي أحرز مؤخّراً بما في ذلك نقل السلطة في ٢٥ فبراير الماضي إلى الرئيس عبد ربه منصور هادي بموجب مبادرة مجلس التعاون لدول الخليج العربية وآلية تنفيذها.

وقال رئيس مجلس الأمن السفير البريطاني لدى الأمم المتحدة مارك لايل غرانت في بيان للمجلس.. إن الهيئة الأممية قلقة بشأن تدهور مستوى التعاون بين الأطراف السياسية الفاعلة في اليمن، وما يشكّله ذلك من مخاطر على عملية الانتقال السلمي للسلطة. ودعا السفير البريطاني جميع الأطراف في اليمن إلى أن تظل ملتزمة بالانتقال السياسي والنظام الدستوري والقيام بدور بنّاء في هذه العملية.

وقال البيان: «ينوّه مجلس الأمن إلى أن المرحلة الثانية من عملية الانتقال، يجب أن تركز على عقد مؤتمر للحوار الوطني وإعادة هيكلة قوات الأمن والتصدي لمسألة امتلاك السلاح بدون إذن وخارج نطاق مراقبة الدولة وسن تشريعات بشأن العدالة الانتقالية من أجل دعم المصالحة والإصلاح الدستوري والانتخابي وإجراء انتخابات في عام ٢٠١٤م».

وشدّد مجلس الأمن على ضرورة إنجاز هذه العمليات السياسية بصورة جامعة تحقق المشاركة الكاملة لمختلف أطياف المجتمع اليمني.

كما أعرب عن قلقه البالغ إزاء الهجمات الإرهابية الكثيفة التي يشهدها اليمن، بما في ذلك الهجمات التي يشنها تنظيم القاعدة.. معرباً عن تأييده لجهود الحكومة من أجل مكافحة الإرهاب والامتثال لكل التزاماتها بموجب القانون الدولي.